أول أيار....
عيد النضال من اجل مستقبل افضل لكادحي العالم

فاضل عباس الدراوي

مع بدايات الثورة الصناعية الكبرى التي ظهرت في اوربا اواسط القرن الثامن عشر، حيث استبدلت الآلة التي تدار بالبخار بدلاً من اليد في عملية الانتاج، حدثت نقلة نوعية كبيرة في العلاقات الانتاجية التي كانت تسود المجتمعات الأوروبية قبل عصر الصناعة إذ كانت العلاقات الإقطاعية وشبه الإقطاعية هي السائدة في تلكم المجتمعات بين سيد الارض مالكها من جهة والفلاح المعدم الذي لا يملك شبراً من الارض وهو الذي يحرثها ويزرعها ويسقيها ولا يحصل من جراء عمله سوى الفتات، عدا قلة قليلة من اغنياء الفلاحين الذي كانوا يمتلكون قطعا صغيرة من الاراضي.

امام هذا التطور الهائل والقفزة النوعية في علاقات الانتاج التي بدأت بالتبلور عقب الثورة الصناعية الكبرى واخذت تسري في معظم البلدان الاوربية ووصلت إلى الولايات المتحدة، حيث تحول عدد كبير من العاملين في الحقل الزراعي إلى العمل في المنيفاكترات (المصانع الصغيرة). وهنا ظهر التباين في نوعية العمل الذي يؤديه الانسان، وحتمت هذه النقلة في العلاقات الانتاجية إلى نقلة نوعية أخرى في تفكير الانسان العامل خلف الآلة الجديدة، لأن طبيعة العمل الجديد توجب على العامل تلقي شيء من المعرفة إذ اضطر الرأسماليون من اصحاب المصانع إلى فسح المجال أمام العاملين في مصانعهم لتعلم القراءة والكتابة، وبذلك تسنى لهؤلاء العاملين من الاطلاع على بعض الأفكار والمفاهيم والتي تخص بصورة مباشرة حياتهم وتحثهم على المطالبة بتحسينها علاوة على تلقي المعلومات الفنية التي تخص طريقة أدائهم لعملهم بصورة أفضل فنياً. بدأت بواكير النضال الطبقي عند هؤلاء العمال، انطلاقاً من احساسهم بأنهم المنتجون الحقيقيون وأن الرأسماليين لا يهمهم سوى كسب المزيد من الارباح لتصب في جيوبهم وليقوموا بتوسيع مصانعهم دونما الالتفات إلى حياة العاملين الذين لما تمكنوا من جني هذه الارباح الطائلة، حيث كانت الاجور متدنية بشكل كبير واجور العامل لا يتعدى الكفاف الذي يسد رمقه ورمق عائلته لكي يتمكن من الاستمرار في العمل وكانت ساعات العمل تتجاوز الـ ١٦ ساعة يومياً، وأن التفاوت الكبير بين أجور العاملين المنتجين والارباح المتحققة نتيجة عملهم وخضوعهم إلى اقسى عملية استغلال، أدت إلى ظهور نظرية فائض القيمة المتأتية من الفرق بين اجور العمال والمصروفات الخاصة بالانتاج وبين الارباح الكبيرة التي كان يجنيها الرأسماليون، وبذلك أخذ يسري شعور بالوعي لدى العمال وذلك عبر تنامي الاحساس بمدى الظلم والحيف الذي يلحق بهم وأنهم لا يعاملون كبشر، مضافاً اليه مساهمة بعض المفكرين الثوريين في تلك الحقبة الزمنية والذين ساهموا من خلال كتاباتهم ودراساتهم في تثوير العمال وتحسيسهم بظروف الاستغلال التي يتعرضون لها وينيرون لهم دروب الكفاح من اجل نيل حقوقهم العادلة وفي مقدمتها تقليل ساعات العمل الى ٨ ساعات يومياً وزيادة الاجور، إلا أن اصحاب العمل رفضوا الرضوخ إلى المطاليب العادلة لهؤلاء العمال من خلال المفاوضات مما حدا بالعمال إلى اللجوء إلى طرق اقوى من ذلك في النضال وهو اسلوب الاضراب عن العمل والتظاهرات السلمية، وهذا ما حدث بالضبط في النصف الثاني من القرن التاسع عشر في مدينة شيكاغو الامريكية إذ اعلن اضراب عمالي واسع مع الخروج بمظاهرة سلمية لاسماع اصواتهم لاصحاب المصانع والسلطات الحكومية، وكذلك للرأي العام الامريكي وقد شاركت العديد من عوائل العمال في هذه التظاهرات مطالبين بتقليل ساعات العمل وزيادة الاجور، فبدلاً من الاستجابة لهذه المطاليب قام الرأسماليون وبتواطوء من السلطات التي كانت تناصرهم بدس بعض المرتزقة في صفوف المتظاهرين وقام هؤلاء بأطلاق الرصاص وحدثت الفوضى وقتل عدد من العمال جراء ذلك، بعدها اتخذت السلطات هذا العمل الذي دبرته ذريعة للتنكيل بقادة العمال حيث بدأت السلطات الحكومية باعتقال قادة العمال وقدموا إلى محاكم صورية واحضروا شهود زور من عملائهم وحكموا على هؤلاء القادة بالاعدام ونفذ بهم الحكم ظلماً.

بعد مرور ثلاثة اعوام من تلكم الجريمة وبعد افتضاح امر هذه المؤامرة وضغوطات الرأي العام الامريكي اعيدت المحاكمة من جديد وظهرت براءة الذين اعدموا وتم تحقيق بعض المطاليب العمالية ومنها تقليل ساعات العمل. ومنذ ذلك الوقت ولحد الآن يحتفل عمال العالم بهذا اليوم الذي يعتبر بحق يوم اول انتصار يحققه العمال من اجل حياة افضل لهم، ويشاركهم في هذا الاحتفال ملايين الناس الذين يعترفون بفضل العمال في تطوير الانتاج والنهوض به نحو الافضل وخصوصاً إذا نالوا حقوقهم العادلة لأن شغيلة اليد والفكر هم البناة الحقيقيون للحياة الرغيدة بسواعدهم وعقولهم.

كان العمال العراقيون يحتفلون بهذا العيد حسب الظروف السياسية التي كانت تسود البلد وبمختلف الطرق، فبدأت احتفالات عمال العراق بيوم الاول من ايار ايام النظام الملكي حيث كانت الاحتفالات تجري بصورة شبه سرية فكان العمال النقابيون الواعون ينظمون السفرات لمجاميع من العمال إلى ضواحي المدن ويستغلون هذه السفرات بالحديث عن اول ايار ودلالاته في حياة العمال ويحثونهم على رص الصفوف والنضال من اجل حياة أفضل، وكذلك كانت تجري بعض اللقاءات في بيوت بعض العمال لهذا الغرض. إلا أن الاحتفال أخذ طابعاً كرنفالياً جماهيرياً رائعاً في اول عيد لايار بعد ثورة الرابع عشر من تموز التحررية، حيث اعلنت حكومة الثورة هذا اليوم عيداً رسمياً يحتفل به على نطاق العراق وعطلة رسمية لاول مرة في تاريخ العراق والمنطقة، وخرج مئات الآلاف من العمال وبمشاركة جماهيرية واسعة من قبل القطاعات الاخرى كالفلاحين والطلبة والشباب والمثقفين وكان الطريف في هذه الجماهيرية الكبرى هو مشاركة عدد كبير من رجال الاعمال والتجار والصناعيين للعمال في احتفالاتهم هذه، وكانت للمرأة العراقية دورها ايضاً وخصوصاً العاملات منهن، في المشاركة في هذه التظاهرات مع اخواتهن العاملات للاحتفال بيومهن الاغر، وكان يتقدم التظاهرة قادة الاتحاد العام لنقابات العمال المنتخبون من لدن العمال بكل حرية. إنها كانت حقاً كرنفالا تاريخيا صدحت فيه الاصوات بالاغاني وبالهتاف ورفعت الشعارات التي لم تؤكد فقط على المناسبة بل كانت تؤكد على التلاحم المصيري بين ابناء شعبنا بمختلف قومياته واديانه وطوائفه وفئاته الاجتماعية بعيداً عن كل ما يسيء إلى هذا الطيف الجميل.

بعد تسلط الدكتاتوريات على رقاب شعبنا اغتيلت معظم المكاسب التي تحققت للعمال وبقية ابناء الشعب من خلال نضالهم الطويل وتضحياتهم الجسام حتى وصل الامر بنظام البعث الفاشي المقبور إلى حد الغاء صفة العمال عن اقسام كبيرة من العاملين في القطاع العام وهم الشريحة الاهم من ابناء الطبقة العاملة، وذلك بسن قانون رجعي يحول هؤلاء إلى موظفين بغية حرمانهم من حقهم المشروع في التنظيم النقابي وكأنما تمنح وتلغى الصفة الطبقية عن طريق سن القوانين!

واليوم وبعد زوال الديكتاتورية الغاشمة ينبغي إعادة الحقوق المسلوبة من العمال على يد الديكتاتوريات إلى العمال بناة الحياة، وعلى العمال التكاتف والالتفاف حول نقاباتهم المجاهدة والممثلة الحقيقية لمصالحهم، وعلى هذه النقابات العمل بنكران ذات وبهمة العراقي المكافح لاصلاح ما خرب على يد الفاشية وتوجيه العمال وقيادتهم للدفاع عن مصالحهم المشروعة بالطرق الحضارية والمتقدمة والمشروعة التي طالما كان الرواد الاوائل يتبعونها ويحققون بها الانجازات الكبيرة.

سوف يبقى الاول من ايار عيداً لنضال الكادحين من اجل مستقبل افضل للبشرية جمعاء.

مدير البنك الدولي:
الدخل من النفط وإلغاء الديون مشكلتان مهمتان في العراق

واشنطن رويترز

قال رئيس البنك الدولي جيمس ولفنسون أن مستقبل العراق الاقتصادي ما زال مبهماً وأن البنك الدولي وقوات التحالف ما زالت لا تدري نسبة الدخل من تصدير النفط، ومقدار الديون التي سيتم الغاؤها.

وقال ولفنسون للصحافيين اثناء انعقاد للبنك الدولي وصندوق النقد الهامة للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي: "إن الدول الدائنة للعراق لم تحدد بشكل دقيق مقدار ما سيتم الغاؤه من اجمالي ١٢٠ مليار دولار، هي كل ديون العراق الخارجية. وبالتالي يتعذر تقييم كيفية اداء الاقتصاد العراقي مستقبلا".

كما اعطي ولفنسون صورة سلبية عن الوضع السياسي في العراق وقال:

"لا اعتقد إن هناك تغييراً في الاقتصاد أو في الحسابات في الفترة الماضية. والمناخ السياسي غير واضح بالمرة هناك".

وقال ولفنسون: "إنني لم ار أي تغيير في الاساسات الاقتصادية".

وأضاف أن تقديرات حجم الانفاق على إعادة البناءفي العراق لمدة خمس سنوات، هي ٥٠ مليار دولار "ليس فقط بسبب الدمار الناتج عن الحرب ولكن لمعالجة آثار نحو ٢٠ عاماً من الاهمال".

وزير المالية السوري: القوانين والتشريعات القديمة تعترض التطور الاقتصادي في سورية

دمشق - "ايلاف"

قال الدكتور محمد الحسين وزير المالية السوري في تصريح إن "سورية تشهد تحولات اقتصادية كبيرة منذ السنوات الاخيرة وتشمل هذه التحولات مختلف قطاعات الاقتصادالوطني موضحاً أن سورية قطعت أشواطاً واسعة في هذا المجال رغم إنه ما زال أمامها الكثير من العمل والبحث لتحقيق النتائج والطموحات المنشودة". وتحدث الوزير السوري، في لقائه مع الدورة المركزية النقابية السياسية لتأهيل الأطر القيادية الطلابية، عن "بعض العوائق والصعوبات التي تعترض عملية التطوير الاقتصادي ومنها القوانين والتشريعات القديمة التي لم تعد صالحة ويلزمها التطوير والتحديث إضافة لنقص الكوادر والخبرات اللازمة لتحقيق الإصلاح الإداري والاقتصادي والظروف الصعبة التي تمر بها المنطقة حالياً"

وأخيراً قال وزير المالية السوري أن الحكومة مستمرة في توفير الأفضل وجذب الاستثمارات المختلفة.

وسائل تسعير صرف الدينار العراقي

الحالة الاقتصادية لبلد ما ترتبط بشكل وثيق بالقيمة الحقيقية لعملته (المقدار الكمي للسلع والخدمات المقابلة لها) ومن القواعد الاقتصادية المعروفة.

أما القيمة النقدية للعملة فهي تمثل مجموعة ارقام مسطرة على الورقة.

تعد القيمة الحقيقة للعملة المقياس الاساسي الذي يؤشر ما عليه الحال الاقتصادي لذلك البلد سلباً كان أو ايجاباً إلى جانب العوامل الاخرى المؤثرة. كما إنها تعد المرآة العاكسة لذلك الوضع، لذلك تمثل القيمة الحقيقة للعملة النسخ الصاعد لها وشريان الحياة وهي ترتبط بشكل وثيق بالسياسة المالية والنقدية.فكما أن الاقتصاد يمثل العمود الفقري للسياسة إذ لا وجود لسياسة ناجحة دون اقتصاد راسخ ومتين يدعم تلك السياسة ويوصلها صوب تحقيق الاهداف المرسومة لها كذلك السياسة المالية والنقدية تعتبر بمثابة العمود الفقري للاقتصاد فلا وجود لاقتصاد فاعل ومؤثر دون سياسة مالية ونقدية مبنية على اسس علمية رصينة فالاختلال بالقيمة الحقيقية للعملة يؤثر بشكل واضح في سلسلة حلقات الدائرة التي ترتكز عليها مجمل الفعاليات الحياتية للافراد والامم.إن وجود كم كبير من الكتلة النقدية وسرعة دورانها يوجد حالة من التضخم غير المعروف في تاريخ الاقتصاد العراقي، إذ إن حجم الكتلة النقدية وسرعة دورانها ومعدلات التضخم تدخل في تناسب طردي. لذلك يتوجب مكافحة التضخم النقدي بطرائق علمية مجربة ومدروسة من الممكن أن تؤدي بالمحصلة النهائية إلى تحسين سعر صرف الدينار العراقي عن طريق

١- التقليص المستمر لحجم الكتلة النقدية قيد التداول من خلال تشجيع الاستثمار في الاوراق المالية والاسهم والسندات بعد إعادة وتنشيط الأسواق المتخصصة (البورصات) التي تستطيع فعلاً المساهمة في دعم وتطوير الفعاليات الاقتصادية، ومحاولة توجيه الكتل النقدية صوب الاستثمار عبر وسائل الجذب المعروفة.

٢- الغاء العمل بقاعدة الاستيراد بدون تحويل خارجي وإعادة العمل بقانون الاستيراد بتحويل خارجي.لما لذلك الوضع من ايجابيات لعالم سعر صرف الدينار العراقي.

٣- إعادة العمل بقاعدة التحويل الخارجي للمسافرين.

٤- ضخ كميات كبيرة من العملات الاجنبية خصوصاً الدولار الامريكي واليورو الاوروبي عن طريق الاجور والمنح والقروض بفوائد مسيرة بالاضافة إلى ما يطرحه البنك المركزي من كميات نقدية تساهم في استقرار سعر صرف الدينار العراقي في الاسواق المحلية واسواق العملات الخارجية بقصد لتحسين سعر صرف الدينار العراقي.

٥- تشجيع الاستثمارات الخارجية وتقديم التسهيلات اللازمة لها والتي ستكون ظهيراً قوياً للعملة الوطنية المحلية (الدينار العراقي).

٦- سن تشريعات تساهم بشكل ايجابي في عمليات خصخصة المشاريع الحكومية بما يساهم بشكل كبير في رفد ميزانية الدولة بمعدلات من المبالغ النقدية بالعملات المحلية والاجنبية مما سيساعد في دعم سعر صرف الدينار العراقي حتماً.

٧- تشجيع الحركة السياحية عبر توفير كل مستلزمات النجاح لها من تسهيلات كبيرة لشركات السياحة المحلية والاجنبية وتجهيز وسائل النقل والاتصالات وإنشاء المجمعات السياحية العصرية بما يساهم في تعظيم موارد العراق من العملات الاجنبية نظراً لما يزخر به من مواقع سياحية متنوعة ومراقد دينية مقدسة.

الحركة التعاونية بين الشرعية واليمنة

الدكتور محمود فرج الحمدي*

يجتاز عراقنا العزيز أوضاعاً شاذة ومعقدة في كل الميادين وأصبحت الحلول المناسبة لهذه المشكلة أو تلك شبه مستحيلة، وأوضحت النظرة التفاؤلية للمستقبل حالة طوباوية غير ممكنة التحقيق. والحركة التعاونية بملايين المرتبطين بها وبالملايين التي علقت عليها الآمال أحد القطاعات المهمة التي ما زالت عاجزة عن استعادة توازنها وغير قادرة على استئناف نشاطها وإصلاح حالها ولم يشمل جماهيرها المشتتة واستعادة وحدتهم للإسهام الفاعل في إعادة إعمار العراق وتطوير المجتمع المدني. والتعاون كما هو معروف ليس خاصاً بهذا النظام الاجتماعي أو ذاك فهو قد نشأ في ظل تنامي العلاقات الاستغلالية الرأسمالية واستفادت منه الأشتراكية إلى أبعد الحدود، وحاجتنا اليوم إلى دور بارز للتنظيمات التعاونية حاجة اساسية وملحة ذلك لأن تعزيز القطاع التعاوني هو الضمانة الاكيدة لايجاد نوع من التوازن الضروري مع نشاط القطاع الخاص الاستغلالي الشره الذي تتزايد أهميته من يوم لآخر وتتسع قاعدته ويزداد نشاطه بشكل لم يعتده العراق. إلا أن القطاع التعاوني بحاجة كبيرة إلى إصلاح وإعادة تنظيم واستئصال ما فيه من امراض وما علق به من ادران ومن المؤكد إن مشاكل ومصاعب اصلاح الواقع التعاوني ليست جميعها وليدة اليوم أو أنها نتاج لهذه الامرحلة أو تلك مع أن جل هذه المشاكل والتعقيدات فقد نشأ ابان العهد المباد الذي دفع بالنشاط التعاوني من سيئ إلى اسوأ وسط اكوام من المشاكل والعلاقة المشبوهة وتحويله الحركة التعاونية إلى وسط موبوء يحمل من الصور ابشعها ومن السمعة اسوأها.. وسط يتحكم فيه صنوف من المرتزقة والنفعيين، واعتباره مواقع مشروعة للابتزاز وهيمنة أزلامه من المنحرفين والفاشلين اللاهثين وراء الكسب الحرام والاثر غير المشروع. من ناحية ثانية ومع انهيار النظام الدكتاتوري، وفي الوقت الذي تنادى فيه المخلصون من التعاونيين لتوحيد صفوفهم والعمل على انتشال ما تبقى من الحركة التعاونية بغية اصلاحها وإعادة بنائها، وإذا بالبعض من المحسوبين على التنظيمات التعاونية ممن تسللوا إلى صفوفها في زحمة الاحداث وجنوا الملايين من ابتزازها وهم يتسابقون للهيمنة مجدداً على التنظيمات التعاونية والاثراء على حسابها. وبعيداً عن القوانين والاصول التعاونية لجأ هذا البعض من الدخلاء والطامعين وفلول العهد المباد إلى اغتصاب مبنى الاتحاد العام للتعاون ليظفون على هيمنتهم بعض الشرعية الشكلية، إلا أن الاندفاع نحو المزيد من الاطماع والرغبة بالانفراد في تحقيق الثروات على حساب التعاونيين والسيطرة على ما تبقى لدى الاتحاد من اموال تعاونية قد فجر الصراعات بين الجماعات التي جمعها الطمع، ونتيجة لقرار مجلس الحكم المرقم (٣) في ٢٠٠٤ الذي حل مجال ادارات النقابات والاتحادات واوكل إلى لجنة شؤون المجتمع المدني بمجلس الحكم بمهمة تشكيل مجالس مؤقتة لإدارة النقابات والاتحادات ومن بينها الاتحاد العام للتعاون واتجهت كل مجموعة من التشكيلة غير المتجانسة للسعي لتشكيل المجلس المؤقت بمفردها، وهكذا أعلن أحد الطارئين من نصبوه رئيساً عليهم عن عقده لاجتماع ضم ممثلين لعدد من الاحزاب السياسية تقرر في ختامه جمع من اسهموا في توليته على الحركة التعاونية وتشكيل مجلس جديد لإدارة الحركة التعاونية من ممثلي الاحزاب السياسية وهذه النتيجة بالنسبة للتعاون والتعاونيين ترتقي إلى مستوى الكفر بالمبادئ لأن التنظيمات التعاونية هي تنظيمات اقتصادية واجتماعية مستقلة سياسياً ومالياً وتنظيمياً.. وإننا مع احترامنا الشديد وتقديرنا لكل الاحزاب والحركات السياسية التي جعلت من التعاونيات والقطاع التعاوني بين اولويات نشاطها إلا أن قياداتها لم تكن على علم بما التزم به كادرها بدافع الرغبة بالحصول على المناصب والامتيازات التي وعدهم بها من قبلوه رئيساً لهم وشاركوه في اطماعه. من الناحية الاخرى لم يكن أمام المفصولين من القيادة التعاونية غير عقد اجتماع جديد يقروا فيه فصل من عينوه وجعلوا منه ضماناً لهم واحتموا وراءه لمواصلة سعيهم للابتزاز والاستغلال واتهموه بشتى الاتهامات متناسين إنهم المذنبون وليس غيرهم بفرضهم شخصاً طارئاً على الوسط التعاوني، وهكذا كان الطمع سبباً في لم شملهم ومن اصبح هو نفسه سبباً في تشتيتهم وهذا أثر طبيعي. ولعل الخطوة الأهم بالنسبة لتلك المجاميع المشبوهة هو تشبث كل منهم بالحصول على شرعية تمثيل تعاوني العراق أمام الجهات المعنية كمجلس الحكم أو وزارة التخطيط مع أن دوافعهم ومراميهم مفضوحة لأبعد الحدود. وتلك بالطبع هي الخطوة الاخطر لأنه سيتقرر خلالها من سيشكل القيادة المؤقتة لإدارة الاتحاد للتعاون وإذا كانت لجنة إصلاح وإعادة بناء الحركة التعاونية صريحة واضحة في دعوتها للجهات المعنية بأن سيتشكل مجلس من العناصر النزيهة والمؤهلة والمخلصة على شرعية قيادة التعاونيين العراقيين وبالطبع فأن شراء الضمائر والذمم يجعل الآن من كل شيء أمر ممكن خصوصاً في غياب المبادئ والقوانين لهذا فليس عجباً أن يتشائم العارفون ببواطن الامور وكلمة الفصل هي للملايين أولاً وآخراً. بالتأكيد أن سلوك الاساليب الملتوية يجعل من كل شيء ممكنا، ولا يمنع ذلك ما يقال من أن عراقنا سيكون انموذجاً للمنطقة أو أن العمل التعاوني هو مدرسة الديموقراطية والمبادئ.. ومع هذا فأن ثقتنا كبيرة جداً بالغيورين المخلصين في اي موقع كانوا وأي فكر التزموا ليفهموا الحقيقة التعاونية كما هي ويدركوا ان الواقع التعاوني هو في خطر كبير وأن الكثير من القوى والمجاميع تتكالب عليه بغية استغلاله لمصالحها الذاتية بعيداً جداً عن مصلحة الجماهير التعاونية والمجتمع.. ولم يعد لدينا غير اتحاد عام مهشم وتنظيمات تعاونية محطمة وهزيلة متناثرة هنا وهناك ضاع كل ما كان لديها وانفض اعضاؤها واصحاب المصلحة فيها من حولها بعد أن فقدت الكثير من خصائص وسمات المنظمة التعاونية والجماهيرية واضحت مرتعاً للمرتزقة والمتاجرين باسم التعاون. ولهذا فلا بد أن ينطلق اصلاح الواقع التعاوني من إعادة بناء الجمعيات التعاونية وليس من الصراع على الكرسي والمناصب والامتيازات وتنامي الاخلاقيات التعاونية الاصيلة، كما وإننا بحاجة ماسة إلى تنقية الحركة التعاونية من مختلف الشوائب التي التصقت بها وشوهت صورتها وافقدتها ثقة الجماهير واهتمامها ودعمها.

إن اصلاح الحركة التعاونية وتطويرها واستعادة جماهيرها عملية ضرورية وممكنة إلا أنها بنفس الوقت هي عملية جذرية، شاملة ومتكاملة، كل جزء منها يستحق العناية والأهتمام ويفترض عدم ترك اي قصور أو سلبية بدون حسم لأن ما يهمل اليوم ومهما كان صغيراً قد يكون سبباً في تهدم البنيان التعاوني بكامله في الغد.. وتؤكد تجاربنا وتجارب الآخرين بأن الضمانه الاكيدة للنجاح يبدأ من الانسان التعاوني وحسن اختياره للمهام القيادية وبما أن النشاط التعاوني هو اساساً للانسان ويعلوا بالانسان فان اصلاح الحركة التعاونية وإعادة بنائها وتفعيلها بحاجة ماسة إلى الانسان التعاوني النزيه والمخلص والواعي. كما واننا بحاجة كبيرة إلى وحدة التعاونين وتماسكهم ووقوفهم بقوة للتصدي لكل محاولات تفتيت وحدتهم وثقتهم بتنظيماتهم التعاونية، وبالتأكيد فأن رأي الجماهير التعاونية بمستقبلها وحرصها على مصالحها قضية اساسية تتطلب كل العناية والاحترام من الجميع مسؤولين وسياسيين ويمثل ذلك الخطوة الأولى نحو انقاذ الحركة التعاونية من الاغتصاب وتحررها من الجمود وتفعيلها للاسهام في الحياة الاقتصادية والاجتماعية لمجتمعنا المدني الناهض.

*رئيس لجنة إصلاح وإعادة بناء الحركة التعاونية

أعلى معدل للبطالة في إسرائيل منذ 12 عاماً

أعلنت الحكومة الاسرائيلية أرقاماً تشير إلى وصول نسبة البطالة في إسرائيل إلى أعلى معدل تصل إليه خلال اثني عشر عاماً.وقال مكتب الاحصاءات المركزي إن أحد عشر في المائة من قوة العمل أو مائتين وتسعين ألف شخص - كانوا عاطلين عن العمل في شهر شباط الماضي.ويتوقع المراقبون استمرار ارتفاع معدلات البطالة وأن يصل عدد العاطلين عن العمل إلى ثلاثمائة ألف شخص وفي وقت لاحق من العام الجاري.وكان نحو ٢٧٠ ألف شخص قد فقدوا وظائفهم منذ تولي ١٩٩٨ سبعين ألف شخص قد فقدوا وظائفهم منذ تولي ٢٠٠٠ أرييل شارون رئاسة الوزراء أوائل عام الفين.ويذكر إن الموازنة الاسرائيلية واجهت مشكلات قبل اقرارها الشهر الماضي.ويتبنى وزير المالية بنيامين نتنياهو سياسة تقشف صارمة من أجل مواجهة المشكلات التي تعاني منها ميزانية البلاد من بينها خفض الانفاق الحكومي.ولاقت هذه السياسة معارضة شديدة بين جماعات الضغط التي تسعى لتحقيق الرفاهية الاجتماعية وزيادة الانفاق على قطاع التعليم، لذا فقد طالبت الحكومة بالتراجع عن خفض الميزانية.وتجدر الإشارة إلى أن الاقتصاد الإسرائيلي يعاني من تراجع حاد منذ الاندع الانتفاضة الفلسطينية في أيلول عام ٢٠٠٠ حيث تراجع دخل الفرد الإسرائيلي من ١٨ ألف دولار أمريكي سنوياً إلى ١٥ ألف دولار. كما زادت نسبة البطالة لتصل إلى ١١ بالمئة.

اصول البنوك وشركات الاستثمار السلمية يزيد على 260 مليار دولار)مصرف(

المنامة (اف ب)- اعلن رئيس مجلس ادارة المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الاسلامية صالح كامل ان عدد البنوك وشركات الاستثمار الاسلامية ارتفع الى اكثر من مؤسسة اعتبارا من العام حتى العام ٢٠٠٠.واضاف كامل في مؤتمر صحافي عقد في المنامة في ختام اجتماع مجلس الادارة، ان اجمالي اصول هذه البنوك والمؤسسات "يزيد على (٣٢٠) مليار دولار في حين يصل حجم ودائعها الى اكثر من (٢٦٠) مليار دولار واجمالي عمليات التمويل والاستثمار (٦١٠) مليار دولار".والمجلس الاعلى للبنوك والمؤسسات المالية الاسلامية تأسس قبل عامين في البحرين ويعمل في مجال الابحاث والمعلومات والتوعية الاعلامية وطرح منتجات مالية للصيرفة الاسلامية.واشار كامل من جهة اخرى الى مساع لتأسيس بنك اسلامي دولي، مضيفا ان راسماله "لن يقل عن مليار دولار" وان البنك الاسلامي للتنمية الذي يتخذ من جدة مقرا له سيكون على رأس المساهمين في هذا البنك".وردا على سؤال، قال كامل ان ارتفاع حجم الودائع في البنوك الاسلامية في العامين الاخيرين "لا يمكن ان يعزى لعودة الودائع ورؤوس الاموال من الولايات المتحدة"، مضيفا ان السبب الاساسي هو "اقبال المسلمين على التعامل مع البنوك الاسلامية عوضا عن البنوك التقليدية".

"بنك مصر" وهيئة البريد يشاركان في صندوق استثماري رأسماله 32 مليون دولار

يبدأ الصندوق الاستثماري المشترك بين الهيئة القومية للبريد المصرية وبنك مصر اعماله في تموز المقبل. صرح بذلك أمس الدكتور علي مصيلحي رئيس مجلس إدارة الهيئة، مشيراً إلى أن توقيع الاتفاقية الخاصة بذلك بين الطرفين قد تم فعلاً. وأوضح مصيلحي أن رأسمال الصندوق الجديد يبلغ ٢٠٠ مليون جنيه (٣٢,٣٤ مليون دولار) مبدئياً، لافتاً إلى حصول بنك مصر على موافقة البنك المركزي المصري على إنشاء الصندوق. ونوه رئيس الهيئة إلى أن الصندوق الجديد يهدف إلى تشغيل الحسابات الجارية الخاصة بعملاء الهيئة عن طريق البنك بفائدة متفق عليها وفق الأصول المصرفية السائدة.

شرطة الضرائب الروسية تداهم مقر شركة يوكوس

داهمت شرطة الضرائب الروسية عملاق المقرات الرئيسة لشركة يوكوس عملاق صناعة النفط التي جمدت السلطات الروسية أصولها بداية هذا الشهر في إطار التحقيقات الجارية. ودخل المسؤولون إلى مبنى الشركة في وسط موسكو وصادروا جميع الوثائق التي قالوا إن لها علاقة بقضايا التهرب الضريبي.وتتهم السلطات الروسية شركة يوكوس بالتهرب من دفع ٣,٥ مليون دولار من أموال الضرائب، حيث تحتجز ميخائيل خودور كوفسكي المدير التنفيذي السابق للشركة بتهمة التهرب الضريبي، الأمر الذي يرى الكثيرون أن له دوافع سياسية.

وقالت متحدثة باسم شركة يوكوس عقب المداهمة: لقد جاءوا وأخذوا الوثائق. وانتهى البحث الآن".وذكرت وكالة أنباء انترفاكس أن محققي التهرب الضريبي التابعين لوزارة الداخلية هم الذين داهموا مقر الشركة.وقد يتسبب قرار محكمة روسية بتجميد أصول شركة يوكوس في إعاقة أصول شركة يوكوس في إعاقة الجهود الرامية إلى حل صفقة الاندماج التي باءت بالفشل مع شركة سيبنيفت عن طريق عكس تبادل الأسهم التي شكلت حجم الصفقة.وكانت شركة يوكوس تمتلك ٩٢ بالمئة من سيبنيفت بمقتضى صفقة الاندماج والتي انهارت بعد أن انهارت بعد أن اعتقلت الشرطة الروسية ميخائيل خودوركوفسكي في شهر تشرين الأول الماضي.يذكر أن رجل روسي كان ينتقد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين كما كان يمول السياسيين المعارضين للرئيس الروسي.وقالت شركة يوكوس إنها قدمت استئناف لمحكمة حقوق الانسان الأوربية بسبب انتهاكات مزعومة من جانب وزارة الضرائب الروسية.كما أفادت وكالة ابناء إنترفاكس بأن الشرطة الروسية قد تداهم أيضاً مكاتب شركة ميناتب وهي الشركة التي كان خودور كوفسكي وخمسة آخرون يمتلكون من خلالها ٤٤,٦ بالمائة من أسهم شركة يوكوس.